

وزارة الاتصالات «تسعف» الهيئة المنظمة

تعاقدت مع الهيئة يتأتى من خلاله لها مصدر دخل لقاء الأعمال الاستشارية التي هي من صلب مهامها ولقاء الأعمال الرقابية التي يمكنها أن تتولاها».

وأعربت الوزارة عن «أسفها لتأخر إقرار هذا الحل الذي كانت قد اقترحتته على مجلس الوزراء مع ما ألحق من ضرر بالعاملين لناحية تأخر حصولهم على بدلات أتعابهم». كذلك «تأسف لتوجه الهيئة إلى الإعلام ببيانات متكررة، ما ألحق ضرراً بحصانيتها وهيبتها بوصفها هيئة رقابية وشبه قضائية». لذلك «يهم الوزارة إعلام الرأي العام بأن مجلس الوزراء أقر سلفة بقيمة 1,5 مليار ليرة، وعلى أساسها صدر مرسوم الإثنين الماضي بدفع 1,2 مليار ليرة لتغطية رواتب الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010 مع بعض النفقات الأخرى». وختم البيان بالإشارة إلى أنه «لا يزال مبلغ يعادل أجور شهر نيسان متوافراً، على أمل ألا يتأخر إقرار الموازنة العامة إلى أبعد من هذا التاريخ».

(الأخبار)

شرحت وزارة الاتصالات في بيان أصدرته أمس، نوعية العلاقة التي تربطها بالهيئة المنظمة لقطاع الاتصالات، مشددة على أنها التزمت توفير الموارد المالية التي تحتاج إليها الهيئة، على الرغم من أن عملها الفعلي لم يبدأ بعد.

وجاء البيان «تعبيراً على اللغط الذي حصل في شأن العلاقة» وقال إن الوزارة «تنطلق في تعاطيها مع الهيئة من حرصها على تطبيق القانون وضمن استمرارية الهيئة وتعزيز هيبتها».

وأضاف: «بحكم الواقع، وبانتهاء فترة السنتين التي تسمح للوزارة بتمويل الهيئة استثنائياً من طريق مساهمات تخصص لها في الموازنة العامة، لا تتوافر للهيئة أي مصادر إيرادات لأنها لم تصدر أي تراخيص». وفي ظل هذا الواقع «سعت الوزارة جاهدة إلى توفير الموارد المتناسبة مع الأعمال الاستشارية والتنظيمية المطلوبة من الهيئة، وعلى نحو أخص لضمان استمرارية انتظام دفع أجور العاملين فيها، بدءاً من نهاية عام 2009». وهكذا «وضعت الوزارة الحل من خلال وضع إطار